ISSN: 2437-0827 مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
المجلد:10(العدد:02)السداسي الثاني/2022 https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/234

واقع المؤسسات الصغيرة بالجزائر

– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة بالجزائر –

The reality of small enterprises in Algeria
- A field study of a sample of small enterprises in Algeria -

يمينة مختار [1]
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، yamina.mokhtar@univ-alger.dz

تاريخ الإستقبال: 2022/06/11 **تاريخ القبول:** 2022/07/18 **تاريخ النشر:** 2022/12/31

ملخص: في ظل المتغيرات العالمية التي مست الكثير من مجالات الحياة، لا سيما الاقتصادية منها، وباعتبار الاقتصاد العمود الفقري لأي مجتمع وقوة هذا المجتمع ترتكز أساسا على قوة اقتصادها، ذهب الكثير من الدول الى ابتكار سياسات تقنيات وأساليب جديدة للارتقاء باقتصاداتها الوطنية، ولعل من أهم هذه الأساليب هو الذهاب نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر كغيرها من دول العالم تبنت سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتماشى مع المتطلبات العالمية، خاصة بعد انخفاض سعر البترول الذي كان يعتبر عمود الاقتصاد الجزائري، مما اضر بالاقتصاد الوطني، وأجبر الدولة الى تبني سياسات جديدة لإنقاضه، حيث أصبح بمقدور أي مواطن لديه مشروع جيد وواضح يساهم في التنمية الاقتصادية، ويمتص ولو جزء صغير من البطالة أن يحصل على الدعم الكامل لمشروعه من معدات ومكان عمل وقروض مالية لانطلاقة المشروع وغيرها من القوانين التسهيلية لفتح المجال للجميع ومساعدتهم على تحقيق مشاريعهم، ولكن ورغم كل هذه التسهيلات الا أن هذا القطاع مازال يعاني من الكثير من المشاكل والصعوبات، التي حالت في الكثير من الأحيان بينها وبين تحقيق الأهداف الأساسية لهذه المشاريع

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة، التنمية الاقتصادية، البطالة والتوظيف

Abstract:
In light of the global changes that affected many areas of life, especially the economic ones, and considering the economy the backbone of any society and the strength of this society is based mainly on the strength of its economy, many countries went to invent new technologies and methods to improve their national economies, and perhaps the most important of these methods It is to go towards supporting small and medium enterprises, and Algeria, like other countries of the world, has adopted a policy of supporting small and medium enterprises, in line with global requirements, especially after the drop in the price of oil, which was considered the pillar of the Algerian economy, which harmed the national economy, and forced the state to adopt new policies to destroy it. Where any citizen who has a good and clear project that contributes to economic development, and absorbs even a small part of unemployment, is able to obtain full support for his project from equipment, workplace, financial loans to launch the project and other facilitating laws to open the way for everyone and help them achieve their projects, but despite all of these However, this sector still suffers from many problems and difficulties, which have often prevented it from achieving the basic

objectives of this sector. Street
Keywords: Small enterprises, economic development, unemployment and employment

1المؤلف المرسل: يمينة مختار.

1. مقدمة

زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أن فرضت وجودها على أكثر من صعيد، في كثير من الدول، وأصبح لدى كثير من المسؤولين قناعة بضرورة دعم هذا النوع من المؤسسات، ومن هنا تحقق الاعتراف بل قد يكون إجماعا مطلقا بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشجيع التشغيل الذاتي والمبادرات الفردية وإطلاق الطاقات الشابة والإبداعات مما يسهم بفاعلية في عملية التنمية والحد من مخاطر البطالة، بفضل ما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على خلق فرص عمل منتجة وصمودها أمام الأزمات الاقتصادية، وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لازال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحد لها، وإن صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى جملة من المعوقات نذكر أهمها اختلاف درجة النمو بين اقتصاديات الدول، تنوع النشاط الاقتصادي، تعدد المعايير المستخدمة في التعريف

2. الإشكالية:

مر العالم بالعديد من المتغيرات، والتي مست الكثير من مجالات الحياة، خاصة الاقتصادية منها، ونظرا لأهمية هذا الأخير، ذهب الكثير من الدول إلى ابتكار سياسات تقنيات وأساليب جديدة للارتقاء باقتصاداتها الوطنية، ولعل من أهم هذه الأساليب هو الذهاب نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أصبح من أهم القطاعات للارتقاء بالاقتصاد، فحوله تتمحور باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتكامل معه، في مزيج تنموي يهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد واحداث التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية الاجتماعية، ونظرا لما تتميز به هذه المؤسسات من مرونة عالية في العمل والقدرة على زيادة معدلات النمو والمساهمة في رفع الكفاءة الانتاجية بشكل يتماشى ومتطلبات العصر، والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في خفض نسبة البطالة لما توفره من مناصب عمل متنوعة ومتعددة الاختصاصات.

والجزائر كغيرها من دول العالم تبنت سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتماشى مع المتطلبات العالمية، خاصة بعد انخفاض سعر البترول الذي كان يعتبر عمود الاقتصاد الجزائري، مما اضر بالاقتصاد الوطني، وأجبر الدولة الى تبني سياسات جديدة لإنقاضه، من بينها تفكيك المؤسسات العمومية الكبرى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما وقامت بدعم فتح مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة من خلال مجموعة من الآليات، مثل التسهيلات القانونية، والقروض المالية، وابتكار وكالات خاصة لدراسة المشاريع قبل

تمويلها، وبمجرد ما أصبح أمر فتح مؤسسة صغرة في يد عامة الشعب، فأصبح بمقدور أي مواطن لديه مشروع جيد وواضح يساهم في التنمية الاقتصادية، ويمتص ولو جزء صغير من البطالة أن يحصل على الدعم الكامل لمشروعه من معدات ومكان عمل وقروض مالية لانطلاقة المشروع، وغيرها من القوانين التسهيلية لفتح المجال للجميع ومساعدتهم على تحقيق مشاريعهم، ولكن ورغم كل هذه التسهيلات الا أن هذا القطاع مازال يعاني من الكثير من المشاكل والصعوبات، التي حالت في الكثير من الأحيان بينها وبين تحقيق الأهداف الأساسية لهذه المشاريع، فكيف تحدد القوانين الجزائرية المؤسسات الصغيرة؟، وهل نجحت سياسة الدعم التي تبنتها الدولة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات في تحقيق أهدافها التنموية؟

3. فرضية الدراسة

الظروف الاقتصادية العالمية أثرت كثيرا على الاقتصاد المحلي الجزائري، فبالرغم من سياسة الدعم التي تبنتها الدولة لتشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة إلا أن ورغم كل الإجراءات المتخذة من أجل انجاحها، إلا أنه في الكثير من الأحيان أخفقت هذه المشاريع، وبدل من المساهمة في التنمية ساهمة في الكثير من الأحيان في تدهور الوضع الاقتصادي وعليه تكون فرضية الدراسة كالتالي:

توفر العم للمشاريع الصغيرة لا يؤدي دائما إلى التنمية الاقتصادية

4. المؤسسات الصغيرة المفاهيم وعراقيل:

بحسب ما جاء في أغلب التعريفات النظرية أو التي اقترحتها بعض المنظمات العالمية أو العربية، لا يمكن تعريفها إلا من خلال مقارنتها بالمؤسسات الأخرى من المؤسسات المصغرة أو المتوسطة وحتى العملاقة ولذا جاءت اغلب التعاريف تحدد المؤسسات الصغيرة من خلال عدد العمال الذي حدد غالبا بأكثر من 10 عمال وأقل من 50 عامل وسنوضح ذلك لا حقا بعد تحديد أهم المعوقات لعدم توحد تعريف المؤسسات السابقة.

أ. معوقات توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعود الصعوبات في وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لعاملين أساسيين هما عامل اقتصادي ويمثل في اختلاف درجة النمو إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة، يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات من بلد لآخر وحتى في البلد الواحد من مرحلة نمو إلى أخرى[1]، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، ومن هذا المنطلق نفسر غياب تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صالح لجميع الدول، وأمام اختلاف النشاط الاقتصادي وتنوعه، يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، ومن ثمة يتحدد حجمها .فالمؤسسة الصناعية التي توظف

500 عامل تصنف كمؤسسة كبيرة في صناعة النسيج، وتعتبر صغيرة إذا تعلق الأمر بصناعة السيارات، إذن فحجم المؤسسة يتوقف على نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه[2]

أما العامل الثاني فهو اختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والهيئات، أين محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، يستند إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية التي تحدد حجم المؤسسة والخصائص التي تتميز بها، فالمعايير الكمية تتمثل في مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات وأهمها عدد العمال الذي يعتبر بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة وكبيرة الحجم. ويعتبر من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية .غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات، من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية، كما أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعكس صحيح[3]

كما يلعب معيار رأس المال دور مهم في تحديد نوع المؤسسات والذي يستخدم في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول، خاصة الدول النامية، مع تسجيل بعض النقائص بشأنه، كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ومفهوم رأس المال المستخدم، فالبعض يدخل قيمة الأرض والمباني ضمن رأس المال، والبعض الآخر يستبعدها، لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده[4]، إضافة إلى معيار رقم الأعمال الذي يعتبر من المعايير الحديثة والمهمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسات وقدرتها التنافسية ولكن يبقى مشكل اختلاف قيمة المبيعات بين السنوات، فقد تنخفض أو ترتفع وتواجهها مشكل التضخم[5]

وعلى الرغم من أهمية المعايير السابقة إلا أنها تبقي نسبية، لهذا أدراج بعض الباحثين بالإضافة إلى المعايير الكمية مجموعة من الخصائص الرئيسية تتعلق أساسا بنوعية ملكية وتسيير المؤسسة، وكذا أهميتها وتأثيرها في السوق[6]، والتي تساعد على تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الملكية والمسؤولية، حيث تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دورا كبيرا على جميع المستويات، حيث يتولى عادة كافة المهام والوظائف الإدارية الخاصة بالإنتاج والتمويل والمشتريات، وشؤون العاملين والمبيعات[7]، في حين تتوزع أداة هذه الوظائف في المؤسسات الكبرى على عدة أشخاص، كما يمكن تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بضيق وصغر حجم السوق الذي يتم التعامل فيه، إلا أن هذه الخاصية تبقى نسبية

أيضا لأننا نصادف مؤسسات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير بسبب درجة الجودة والدقة التي تتمتعبها منتجاتها، كما يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات لأسباب خارجة عن إدارة المشروع لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم إمكانيات و طاقة المصنع التي تكون معطلة، بالإضافة إلى تعرضه للتغير والتذبذب بدرجة أكبر من عدد العمال و حجم الاستثمار[8]

ب. تعريف المؤسسات الصغيرة

كما سبق الذكر لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة،ويبق أكثر المعايير شيوعا في تحدي طبيعة المؤسسات هو عدد العمال، وهنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي إنجلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان، ورغم هذا الاختلاف فبعض الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا،[9]أما في بلدان الشرق أسيا وفي دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل[10]

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل[11]، فهي تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية "[12]، فقد اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشطها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل[13]

أما الاتحاد الأوروبي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب مضمون توصية سنة 1996، لكن الاتحاد الأوروبي اعتمد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى توصية سنة 2003، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01جانفي2005[14]، أين يتفق أغلب التعاريف على أن المؤسسات الصغيرة لا يتجاوز عددها خمسين عامل، ولا يقل عن 10 عمال، كما هو موضح في الجدول الموالي لبعض الدول العربية:

الجدول 1: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– أقل من 4 عمال	

		– أقل من 10 عمال	
الأردن	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– بين 2 – 10 عمال – بين 10– 25 عامل	
السودان	– المؤسسات الصغيرة	– أقل من 10 عمال	
سلطنة عمان	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– أقل من 10 عمال – بين 10–100 عامل	– رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال – رأس المال المستمر بين 50–100 ألف ريال
مصر	– المؤسسات الصغيرة	– أقل من 50 عاملا	– رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه
السعودية	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– بين 1–20 عاملا – بين 21– 100 عاملا	رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
الكويت	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– أقل من 10 عمال – بين 10– 50 عاملا	لا يتجاوز رأس المال 200 ألف دينار
البحرين	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– بين 5–19 عاملا – بين 20– 100 عاملا	
العراق	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– بين 1–9 عمال – بين 10–29 عاملا	رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– أقل من 30 عاملا – أقل من 60 عاملا	– لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار – رأس المال المستثمر بين 2–6 مليون دولار

منظمة العمل العربي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23 فيفري –1 مارس 2008، ص:13–15.

أما في الجزائر فوضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 15 ديسمبر 2001، فقد نصت المادة الرابعة من القانون التوجيهي على تعريفها بأنها كل مؤسسة تنتج السلع و / أو الخدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا – .لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري 02 دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار
- تستوفي معيار الاستقلالية

والجدول الموالي يوضح معايير تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حسب المواد 7–6–5من القانون التوجيهي.

جدول 2: معايير تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	الأعمال السنوية بمليون دينار	الحصيلة السنوية بمليون دينار
مصغرة	9–1	20	10
صغيرة	49–10	200	100
متوسطة	250–50	2000–200	500–100

الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77،الصادر بتاريخ 2001/12/15،ص 5، 6.

أصدرت، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة 1996 ويرتكز هذه التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة، حيث يعرف القانون18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية[15]

والجدول الموالي يوضح الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة في الجزائر.

الجدول 3: حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المؤسسة /المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	250 –50	200 مليون– 2 مليار	100 مليون– 500 مليون

صغيرة	10– 49	10 مليون– 200 مليون	10مليون– 100 مليون
مصغرة	1– 9	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

Gestion&Entreprise, **Revue de l'Institut National de la productivité et du développement industriel**, Boumerdes N 24-25 , Janvier 2004, p :13.

5. تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها بالجزائر:

أ. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بثلاث مراحل أساسية:[16]

المرحلة الأولى (1963–1982): اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME–PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

المرحلة الثانية(1982–1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

المرحلة الثالثة انطلاقا من سنة 1988: بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك صدر:

- قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة
- قانون ترقية الاستثمار في 05–10–1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)؛
- الأمر رقم 01–03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12–12–2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ساهمت التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:[17]

- التكتلات الاقتصادية العالمية: نعلم أن الأقطاب الثلاثة (مجموعة شمال أمريكا–الاتحاد الأوروبي– مجموعة asean) أصبحت تسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومنه ستؤثر حتماً على نشاط المؤسسة الصغيرة
- منظمة التجارة العالمية: والتي تحث على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة
- اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية: والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين
- ضآلة حجم التمويل: وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة
- عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة: حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى استراتيجية واضحة وسياسة موحدة
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.
- غياب أو ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار
- القصور في الجوانب الفنية وضعف المهارات الإدارية، سياسة التوسع غير المخطط، ضعف الخبرة التسويقية، عدم توافر فرص التدريب الجيد.

كما وقد تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من توفير أكثر من 1.6 مليون منصب شغل، والذي يبق رقم صغير جدا امام حجم البطالة في الجزائر وفي ما يلي جدول يوضح واقع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول 4: مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	2004	2005	2006	2007	2008	2009

المؤسسات الخاصة	592 758	888 829	977 942	1 064 983	1 233 073	1 274 465
المؤسسات العمومية	71 826	76 283	61 661	57 146	52 786	51 149
الصناعة التقليدية	173 920	192 744	213 044	233 270	254 350	324 170
المجموع	**838 504**	**1 157 856**	**1 252 647**	**1 355 399**	**1 540 209**	**1 649 784**

راجع نشرة المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 08-10-12-14-15.

ج. مجهودات الدولة في دعم المؤسسات الصغير والمتوسطة:

تظهر مجهودات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة خاصة في بداياتها من خلال فتحها لمجموعة من الوكالات الوطنية، فأمام تزايد اعداد العمال المسرحين وجمود عمليات الاستثمار بسبب الازمة الاقتصادية الخانقة والظروف الامنية الصعبة، حاولت الدولة إنعاش سوق العمل عن طريق انشاء وكالات متخصصة لدعم وترقية الشباب نذكر اهمها

- **الوكالة التنمية الاجتماعية:** لما انشئت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96تطبيقا لما نصت عليه المادة رقم 27/59 المؤرخ في 31ديسمبر 1995 المتعلق بقوانين المالية لعام 1996، وتخصصت الوكالة في أول الأمر بتمويل الشبكة الاجتماعية، والتي تعنى بتقديم مساعدات نقدية إلى أرباب العائلات، حيث بلغ عدد المستفيدين منها حوالي 167907 شخص الى غاية 1998فقط، كما سخرت الوكالة قروضا مصغرة يتجاوز سقفها المالي 350الف دينار مخصصة لفائدة الشباب البطال بمساهمة ذاتية منه تقدر ب 10% اذ وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة سنتين فقط بعد انشائها الى حوالي 4137 مشروع[18]
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** تم انشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996،وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل على تمويل استثمارات الشباب وتوفير الضمانات المناسبة لهم تجاه البنوك الوطنية، والهدف الاساسي للوكالة هو خلق مناصب عمل للشباب وامتصاص البطالة، وبفضل تدخلات الوكالة لدى البنوك تمكن المقاولون الشباب من انشاء اكثر من 24الف مؤسسة مصغرة، زيادة على ذلك فقد ساعد التركيب المالي لهذه الؤسسات على احداث مناصب عمل اخرى، اذ تساهم الخزينة العمومية بنسبة تتراوح ما بين 20%و30% والباقي يغطى بواسطة قرض من 60% الى 70%ويتحمل الشباب المقاولون النسبة المتبقية وهي ضعيفة جدا بالمقارنة مع مساهمات الدولة والبنوك
- **الوكالة الوطنية للقرض المصغر:** تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:14/04 المؤرخ في 22جانفي2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق السياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والدعم موجه لفئة البطالين أو الذين لديهم عمل غير دائم والذين ليس لهم دخل، ويشمل ذلك المرأة الماكثة بالبيت والتي تريد القيام بنشاط منزلي يضمن لها مدخولا، وبالنسبة لصيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض

من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المستفيد، وتنظيم الوكالة يتركز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة ويسمى المرافق، وتعتمد الوكالة على هياكلها بالتنسيق مع باقي هيئات ووكالات التشغيل وإشراك جمعيات من المجتمع الديني من أجل الوصول إلى أكبر عدد من المبادرات وذلك بتنظيم حملات إعلامية وتحسيسية وبالاحتكاك المباشر، بالفئات التي يقصدها الجهاز.[19]

تتراوح القروض التي تقدمها الوكالة بين 50000دج إلى 40000دج موجهة لإحداث مشاريع وأنشطة جديدة لاقتناء عتاد صغير و مواد أولية يتم تسديدها على فترة تتراوح بين سنة و خمسين سنوات وتقدر بنسبة 95% إلى 97%من كلفة المشروع الذي لا يتجاوز 100.000 دج بمساهمة شخصية تقدر نسبتها من 3 إلى 5 %و بمعدلات فائدة مخفضة من 10الى 20 من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من تطرف البنوك التجارية و تقدر القروض ب70 % من كلفة المشروع إلى غاية 400.000 دج وقروض أخرى لا تتجاوز 30.000 دج موجهة لشراء مواد أولية بالنسبة للذين لديهم نشاط قائم ويملكون عتادا ويتم دعم المستفيدين من القروض بأنواعها والمرافقة لإنجاز أنشطتهم و من اجل تغطية المخاطرة قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يتم الانخراط فيه من قبل المستفيدين بدفع اشتراك يقدر ب 0.5% منت القرض البنكي و قد بلغ عدد القروض الموزعة19465 إلى غاية 2007/02/01 مبلغ 132 مليون دينار جزائري استرجع منها66.8 مليون دينار جزائري بنسبة 50.6%

6. واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر

تبلغ نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الصناعي في الجزائر حوالي 14% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما يشكل قطاع التجارة والخدمات النسبة الأكبر بحوالي 34% ويليه قطاع الحرف الذي يشكل ما نسبته 28% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشكل القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 22% من عدد العاملين، حيث تمتلك الجزائر عدد من القوانين المتخصصة في تنمية هذه المؤسسات ويعد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في عام 2001 من أبرز القوانين التي ساعدت على تطور وانتعاش هذه المؤسسات، حيث تتكفل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ جميع القوانين.

أ. منهجية وتقنيات البحث الميداني

في هذا الجزء سنحاول رصد واقع بعض المؤسسات الصغيرة في الجزائر من خلال دراسة ميدانية لمجوعة من المؤسسات الصغير بالجزائر العاصمة، أين استخدمنا المنهج الكيفي الذي يتماشى وطبيعة الدراسة،

أما عن التقنيات التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث والتي تتماشى والبحوث الكيفية تمثلت في المقابلة التي أجريناها مع مجموعة من رؤساء المؤسسات الصغيرة من أجل فهم واقعها في الجزائر، حيث اعتمدنا العينة القصدية التي تفترض وجود مجموعة من الشروط التي على أساسها يتم اختيار المؤسسة أو رئيسها، وتمثلت هذه الشروط بالنسبة لهذه الدراسة في المعايير الجزائرية التي تحدد المؤسسات الصغيرة سواء من حيث عدد العمال أو رقم العمال والميزانية

أما عن كيفية اختيارها كان من خلال زيارة ارباب هذه المؤسسات إلى المعارض التي تنظمها الدولة سنويا لصالح هذه الفئة من أجل التعريف بمنتوجاتها، وتسويقها، إضافة إلى زيارة هذا النوع من المؤسسات في مقراتهم إذا توفرت لنا الفرصة، حيث غالبا ما كنا نواجه بعض الصعوبات في مقابلة رؤساء هذه المؤسسات بسبب تواجدهم في أماكن مختلفة من أجل تطوير منتجاتهم وتسويقها خارج العاصمة وحتى خارج الجزائر.

وقد وصلنا إلى مرحلة الاشباع من المقابلات عند 60 مفردة، وهو الحجم الكلي للعينة، وتزامن هذا البحث في الفترة الممتدة بين 2017 إلى نهاية 2018 واقتصر فقط على المؤسسات الصغير في الجزائر العاصمة وفيما يلي توضيح لخصائص العينة

ب. خصائص العينة

الجدول 5: توزيع أصحاب المؤسسات حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	13	21,7
إناث	47	78,3
المجموع	60	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب ارباب المؤسسات الصغيرة بالجزائر إناث وهذا قد يعود لطبيعة نشاطات هذا النوع من المؤسسات التي فتحت المجال لكل ذو حرفة أن يكون له عمله الخاص، مما استهوى النساء الحرفيات مثل الطبخ والخياطة إلى فتح هذه المؤسسات إضافة طبعا إلى تحديها ودخولها مجال الرجل ومنافسته في بعض النشاطات التي ظلت لوقت طويل حكر عليه.

الجدول 6: توزيع أصحاب المؤسسات الصغيرة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
28-39	35	58,3
40-51	16	26,7
52 وأكثر	9	15

المجموع	60	100

من خلال الجدول نجد أغلب أرباب العمل من الشباب وهذا راجع للسياسة التي اتبعتها الدولة في إطار دعم تشغيل الشباب من خلال اتخاذها لمجموعة من الإجراءات والقوانين التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتبناها الشباب

ج. مجالات عمل المؤسسات الصغيرة بالجزائر

في ظل القوانين التي سنتها الجزائر خدمة لأصحاب المشاريع الصغيرة تمكن الكثير من الحرفين تحقيق مشاريع وتجسيدها على أرض الواقع

الجدول 7: توزيع المؤسسات الصغيرة حسب نشاطها

النشاط	التكرار	النسبة
الصناعات التقليدية	34	56,6
الرسكلة	13	21,7
المؤسسات التربوية	13	21,7
المجموع	60	100

تأخذ الصناعات التقليدية الحيز الأكبر من المؤسسات الصغيرة وهذا راجع مثل ما سبق الذكر في الجدول السابق تبني الحرفيين لذا النوع من المؤسسات من أجل الترويج لمنتجاتهم والتعريف بها، إضافة إلى المؤسسات التربوية التي استهوت الكثير من الجزائريين مؤخرا، خاصة منها رياض الأطفال الذي وجد فيه البعض غايته بسبب خروج المرأة للعمل مما يضطرها إلى إيداع اطفالها في مثل هذه المؤسسات، أما الرسكلة فهي عموما من نصيب الرجال كما وضحته المقابلات التي قمنا بها

د. أساليب التوظيف في المؤسسات الصغيرة بالجزائر ودورها في القضاء على البطالة:

تعتمد عموما المؤسسات الصغيرة بالجزائر بحسب البحث الميداني في سياستها في التوظيف على توظيف المقربين من الأقارب، والأصدقاء، ويأتي البقية في الأخير أي الأغراب الذين يتم اختيارهم حسب كفاءتهم وحاجة المؤسسة لهم.

الجدول 8: توزيع المؤسسات حسب طبيعة العاملين بها

العمال	التكرار	النسبة
أقارب	40	66,7
أصدقاء	15	25
غرباء	5	8,3

المجموع	60	100

أغلبية المؤسسات تستعين بالأقارب والأصدقاء في عملها، وقد يكون هذا راجع لطبيعة العمل من ناحية، ومن ناحية أخرى راجع إلى كونها مؤسسة صغير ومبتدئة لذا تعتمد بشكل أكبر على الأسرة والأصدقاء وتراهم محل ثقة في أعمالهم، ويستعينون بالمختصين نادرا حين لا يتوفر هذا المختص في العائلة، وهنا يمكن القول أن سياسة التوظيف في مثل هذه المؤسسات تدخل ضمن فكرة التضامن الآلي الذي تحدث عنه دوركايم في تقسيم العمل، والذي تتميز به المجتمعات البدائية، أو البسيطة على عكس المجتمعات المعقدة التي تتصف بالتضامن العضوي، ولهذا السبب لم تتمكن هذه المؤسسات من وضع حد لمشكل البطالة، باعتبارها ذات فاعلية محدودة، وهذا راجع لمجموعة من الأسباب أهمها:[20]

- ضعف قدرة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المؤسسات، حيث يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مؤسسات الأعمال، والتي من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية الموجهة نحو الأسواق.
- فشل السوق، حيث إنه مازال الوصول إلى الخدمات المالية صعب نظرا للضمانات والشروط التي لا بد من توافرها للحصول على القروض وهي ما يعبر عنها بالعوائق المالية.
- بيئة الأعمال غير المناسبة، حيث لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، فالعديد من التقارير أشارت إلى أن العديد من المؤسسات الضائعة سببها البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، إضافة إلى الأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك ونظام الضرائب المعقد والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل وضعف البنية التحتية الداعمة للمؤسسات. ففي عام 2006، أوضح مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أن الدول العربية لم تسجل أداء جيدا، حيث تراوح ترتيب الدول العربية ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية ذات الترتيب 35 والكويت ذات الترتيب 40، ودبي التي تدعم قطاع الأعمال والتي حلت في المرتبة الخامسة.
- التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية، لأن من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصا لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة، فالبرامج الهادفة لرفع روح المبادرة للشباب المتسربين من المدارس تكون مختلفة عن البرامج المطلوبة للشباب المتعلم. ونظرا لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودة الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.
- عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب، لأن معظم البرامج التي يحصل عليها أصحاب المؤسسات الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل على المساعدات المالية

والتدريبية في بداية العمل، إلا أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مؤسساتهم وتوسيع مساحة أعمالهم.

- يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة.

7.خاتمة

من خلال الدراسة النظرية والميدانية التي قمنا بها، أتضح لنا أنه وعلى رغم الإجراءات المتخذة من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، إلا أن هذه المؤسسات لم ترق إلى ما تطمح إليه ولم تحقق جل أهدافها التي سطرتها في بداية مشاريعها، فرغم القوانين الصادرة في هذا الشأن، التسهيلات والامتيازات المقدمة لها، إلا أنها اصطدمت في الواقع بعدة معوقات تمثلت في الممارسات البيروقراطية من قبل بعض الجهات والمصالح المكلفة بها والمتمثلة عموما في العقارات لإنشائها، والعملية التمويلية، المصالح الضريبية، الإجراءات الجمركية، وعلي هذا الأساس، وأمام الضغوطات التي تواجه هذه المؤسسات والتي تم تمويلها بالفعل مثل هاجس ارجاع المبلغ الأساسي الذي مولته به الدولة في بداية المشروع والذي هو محدد بآجال معينة، مما دفع بعض المستثمرين في هذا القطاع إلى البحث عن الربح السريع، مما يوقع المؤسسة في مشاكل وتنتهي غالبا بالإفلاس، وقصر دورتها الاقتصادية، وبدل من المساهمة في التنمية ساهمة في الكثير من الأحيان في تدهور الوضع الاقتصادي.

8. قائمة المراجع:

[1] Ammar Sellami**, Petite moyenne industrie et développement économique**, Imprimé sur les presses del'entreprise nationale des Ars graphiques, Alger, 1985, P27

[2] Ibid, P27.

[3]فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2005، ص49

[4]هالة محمد لبيب عبد الوهاب عنبة، **نموذج القياس لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1995، ص23

[5]بريبش السعيد، بغرسه عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 –18 أبريل 2006

[6] Bertrand Duchéneaut**, Enquête sur les PME françaises : identités**, contextes, chiffres, Edition Maxima, Paris, 1995, P33

[7] Pascal Vidal, Christophe Mangholz, **Stéphane Vital-Durand, Faire évoluer son système d'information : guide pratique à l'usage du dirigeant de PME**, Edition Maxima, Paris, 2007, P20

[8]بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيقالتنميةالاقتصادية في ظل العولمة –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 8

[9]محمد راتول، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة،** ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أبريل2006، ص 172–173

[10]جون سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس، **منشأة الاعمال الصغيرة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص111

[11]مدخل لدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d**

[12] أبو موسى، عبد الحميد، **تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2003، ص4

[13] Meghana Ayyaganiand, **Small and medium enterprises across the globe:A new data base, World Bank policy research working paper 3127**, August 2003, P03

[14]ياسر عبد الرحمان، **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل**، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، 2014، ص70

[15]**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 05–07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص: 06

[16]عبد المجيد تيماوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006، ص241

[17]عبد الرزاق خليل، **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية** *www.univ-chlef.dz/renaf*

[18]عقيلة خرباشي، **سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الجزائر، عدد16، جويلية 2010، ص32–33

[19]أحمد طوايبية،**القرض المصغر ودوره في مكافحة الفقر**،مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة،الجزائر، عدد16، جويلية 2010، ص13–15

[20]صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007**، أبو ظبي، 2008، ص207–209.